

المشهد السياسي

عودة «الستين»

خلاف بري - عون ينتشر بين الحلفاء

هدد الخلاف بين الرئيس نبيه بري والعماد ميشال عون بشأن الجلسة النيابية لإقرار اقتراح اللقاء الأرثوذكسي التحالف بينهما، وكاد أن يمتد إلى العلاقة بين عون وحزب الله، الذي دخل على خط الوساطة بين عين التينة والرابية، فيما عاد إلى الأضواء الحديث عن قانون «الستين» لإجراء الانتخابات النيابية وفقاً له، بعد إدخال تعديلات عليه. النائب ميشال عون يشعر بأنه بات وحيداً في دعم اقتراح قانون اللقاء الأرثوذكسي، وبدأ يعطي توجيهاته لنواب كتله بالعمل على الأرض كما لو أن «الستين» بات أمراً واقعاً، وأن المعركة مفروضة عليه وفقاً لهذا القانون، الذي تبرأ منه الجميع

عودة إلى قانون الستين. الواقع السياسي المتأزم يتجه يوماً بعد آخر إلى المزيد من تفريخ الأزمات: أزمة تكليف رئيس جديد للحكومة، وأزمة تأليف الحكومة، والأزمة المستمرة لقانون الانتخاب. وفي ظل رفض العدد الأكبر من القوى السياسية التمديد للمجلس النيابي، إلا تقنياً، عاد الحديث داخل الصالونات السياسية للبحث في إمكان العودة إلى قانون الستين، كآمر واقع. فالاشتباك بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب ميشال عون وصل إلى حد كاد معه أن يمتد أيضاً إلى العلاقة بين عون وحزب الله. فعون يصير على ضرورة عقد جلسة تشريعية يكون بند اقتراح قانون اللقاء الأرثوذكسي بنداً وحيداً على جدول أعمالها، فيما رفض بري ذلك، ولا يزال، على قاعدة عدم عقد جلسة يغيب عنها النواب السنة، وكتلة النائب وليد جنبلاط. وحصل نقاش بين الطرفين، كان كل منهما فيه يتمسك بموقفه. فعون يقول إن عقد جلسة كهذه سيسمح على الأقل بكشف مواقف جميع القوى: «من يريد تصحيح التمثيل النيابي ومن لا يريد إلا شعاراً كاذباً».

في المقابل، يكرر بري مقولته التي باتت تستفز جنرال الرابية: «لن اكرر خطبة فؤاد السنيورة (الاستمرار في الحكومة التي انسحب منها الوزراء الشيعة). والأمر عندي مبدئي». وصل التوتر إلى ذروته في اللقاء الأخير بين عون والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين الخليل. كان عون يطالب حلفاءه بالضغط على رئيس المجلس. وكان رد حزب الله: «نحن معك في الأرثوذكسي إلى النهاية. وسنصوت عليه. وحاولنا إقناع الرئيس بري بعقد جلسة، لكنه مصر على موقفه». حصل نقاش آخر بين عون والخليل. يرفض عون قطعاً أي تمديد للمجلس النيابي، لأنه يعني التمديد لاحقاً لرئيس الجمهورية ميشال سليمان. وعون، بحسب بعض عارفيه، يفضل خسارة الانتخابات النيابية على التمديد لسليمان.

عبر عون عن غضبه بطريقة واضحة: «لن أقبل أي قانون غير الأرثوذكسي. وإذا لم يتحقق ذلك، فسأخوض مضطراً الانتخابات على أساس «الستين»، الذي يريدون إيصالنا إليه كآمر واقع. ووضع في المناطق المسيحية جيد. وافعلوا ما ترونه مناسباً في المناطق التي لكم وجود فيها». لم ينته اللقاء على افتراق، لكن أجواءه لم تكن إيجابية. وجرى الاتفاق على استكمال المشاورات.

وحتى ليل أمس، لم تكن مساعي حزب الله بين بري وعون قد توصلت إلى ما يتيح حدوث أي انقلاب في المشهد، قبل أن ينقل بري إلى المستشفى وتجرى عملية جراحية له. ووصفت بال بسيطة.

تكلت بالنجاح، بحسب مصادر طبية وسياسية. ما جرى خلال الساعات الماضية بين الحلفاء كانت له تمة. فعون أبلغ عدداً من نواب كتله ما مفاده أن «اقتراح اللقاء الأرثوذكسي لن يُقر. فالقوات انقلبت عليه. وكذلك الكتائب. ويبدو أن بري لا يريده أيضاً. ويستحيل أن يُقر. والظاهر أن قانون الستين صار أمراً واقعاً، وعليكم أن تبدأوا العمل في مناطقكم على أساس أن الانتخابات قريبة، في موعدا أو في موعد آخر قريب جداً».

وبموازاة كلام عون، عاد الكلام في بعض الأروقة السياسية عن الخيار ذاته، كذلك عادت صيغة تعديل قانون الستين إلى البحث مجدداً. والحديث عن التعديل يشمل بالتحديد فصل مدينة زحلة عن قضائها، ونقل المقعد الماروني من طرابلس إلى البترون، وتقسيم كل من دائرتي بعلمك - الهرمل وعكار، وفصل البقاع الغربي عن راشيا، وحاصبيا عن مرجعيون. وهذه التعديلات هي أقصى ما يجري الحديث عنه.

وفي موضوع الخلاف بين بري وعون، أكد عضو كتلة التنمية والتحرير النائب عبد المجيد صالح أن «رئيس المجلس جزء لا يتجزأ من تحالف قوى الثامن من آذار»، مشيراً إلى أن ما حكي عن خلافات بينه وبين عون في اليومين الماضيين «يدخل في إطار التباينات في المواقف داخل البيت الواحد ليس أكثر». ورأى أن «المطلوب اليوم هو حكومة إنقاذية، قوية وقادرة، لأنه في لبنان لا فرص للنجاح أمام تأليف حكومة تكنوقراط».

وعلى الصعيد الحكومي، لفت وزير شؤون المهجرين علاء الدين ترو إلى «أنا ككتلة ما زلنا نتفاوض مع

فرنسا وبريطانيا مع عودة ميقاتي

بحكومة إنقاذية تشرف على الانتخابات، لا حكومة وحدة وطنية». وهذا يعني أن هذه الحكومة لا يمكن أن يتأسسها مرشحون للانتخابات. وميقاتي كان قد أعلن ذلك بنفسه.

وأشار إلى أن «حكومة الإنقاذ التي نطالب بها لها معايير التي لا يستطيع شخص مثل الرئيس نجيب ميقاتي الالتزام بها». ورأى المشنوق أنه «لو كان الفريق الآخر يرغب في إعادة ميقاتي إلى رئاسة الحكومة، لما كان قد تساهل مع تهديده، ولما كان قد سمح له بتطيرها».

وعن تخوف تيار المستقبل مما يحكى عن اتصالات يقوم بها النائب وليد جنبلاط، ويُعد من خلالها لعودة رئيس الحكومة المستقبل، ولتسميته في المشاورات، لفتت مصادر في التيار إلى أنه «يحق للنائب جنبلاط أو أي شخص آخر تسمية الشخص الذي يريد، ونحن نرشح من نريد». وأضاف: «لا نتخوف من أي طبخة يقوم بها رئيس جبهة النضال الوطني». ولم يحدّد «المستقبل» حتى اللحظة مرشحه لرئاسة الحكومة «منتظراً ما ستؤول إليه الاتصالات والمشاورات في الأيام المقبلة»، على أن «يعلن موقفه الأسبوع المقبل». وقد أكدت مصادره أن «قنوات الاتصال مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري مفتوحة».

طغت عطلة الجمعة العظيمة غير الرسمية على أجواء التواصل شبه المقطوع بين القوى السياسية، بشأن تسمية رئيس جديد للحكومة. وأكدت مصادر سياسية على صلة بالسفارات الغربية أن فرنسا وبريطانيا تؤيدان إعادة تكليف الرئيس نجيب ميقاتي رئاسة الحكومة المقبلة. وفتت المصادر إلى أن ما ظهر من لقاءات السفارة الأميركية مورا كونيلى خلال الأيام الماضية، يشير إلى أن واشنطن لا تمنع أيضاً عودة ميقاتي، لكن يبقى الموقف السعودي غامضاً، بانتظار ما ستكشفه لقاءات الرئيس فؤاد السنيورة، الذي سيزور الرياض اليوم، حيث سيلتقي الرئيس سعد الحريري أيضاً. وقالت مصادر «وسطية» إن السنيورة يفضل عودة ميقاتي إلى الحكم، فيما الحريري يرفض ذلك. أما النائب وليد جنبلاط، فأبلغ سائليه أنه «مع ميقاتي أو من يشبهه».

في المقابل، كرر النائب نهاد المشنوق أمس موقف «المستقبل» المعلن، الراض لعودة ميقاتي إلى السرايا الحكومية، مؤكداً لـ«الأخبار» أن «فريق الرابع عشر من آذار لن يكرّر تجربة ميقاتي، وهو لم يغلق صفحة الماضي معه حتى الآن». وفتت إلى أن «تيار المستقبل ليس في صدد فتح باب مواجهة مع الرئيس المستقبل، ولا حملة تشهير به»، إلا أن «موقفنا نابع من مطالبتنا